

الجمعية العامة 

الدورة الستون

البند ٥٥ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/60/491/Add.2)]

٢٠٨/٦٠ - إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإغاثية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٤٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)،وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)،

وإذ تسلم بأن عدم وجود طرق للوصول إلى البحر، والبعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره مما أدى إلى تفاقم هذا الوضع، تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر سلبا في النمو العام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها،

وإذ تسلم أيضا بأن البلدان النامية غير الساحلية، نظرا لصغر وضعف اقتصاداتها، تعد من ضمن أفقر البلدان النامية، وإذ تلاحظ أن الأمم المتحدة صنفت أيضا ستة عشر بلدا من الواحد والثلاثين بلدا ناميا غير ساحلي باعتبارها من أقل البلدان نموا،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تشير إلى إعلان ألماني^(٣) وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٤)،

وإذ تشير أيضا إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٥)، وهي مبادرة تهدف إلى الإسراع بخطى التعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الإقليمي، حيث إن معظم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تقع في أفريقيا،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام اجتماع وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في أسونسيون، يومي ٩ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والذي اعتمد منهج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية^(٦)،

وإذ تحيط علما بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي السادس الذي عقدته البلدان النامية غير الساحلية في مقر الأمم المتحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥^(٧)،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٨)؛

٢ - تدرك الاحتياجات والتحديات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، ولذا تؤكد من جديد الالتزام بمعالجة تلك الاحتياجات والتحديات على وجه السرعة من خلال تنفيذ برنامج عمل ألماني^(٤) في الوقت المحدد تنفيذا تاما وفعالا؛

٣ - تؤكد من جديد حق البلدان غير الساحلية في أن تكون لها طرق وصول إلى البحر ومنه، وحرية النقل العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا للقواعد المنطبقة من القانون الدولي؛

(٣) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٥) A/57/304، المرفق.

(٦) A/60/308، المرفق.

(٧) A/C.2/60/2، المرفق.

(٨) A/60/287.

٤ - تؤكد من جديد أيضا أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛

٥ - تدعو الدول الأعضاء، والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة، والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف إلى تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل الماتي؛

٦ - تدعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف والإقليمية، ولا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف تنمية البلدان الأمريكية، إلى تقديم مساعدة مالية وتقنية ملائمة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وذلك في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة لأغراض تشييد مرافقها للنقل والتخزين وغيرهما من أغراض العبور وصيانة تلك المرافق وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وتحسين سبل الاتصال، لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية؛

٧ - تسلّم بأن معظم بلدان المرور العابر هي نفسها بلدان نامية وكثيرا ما تكون ذات هيكل اقتصادي مماثل إلى حد كبير وتعاني ندرة مماثلة في الموارد، بما في ذلك انعدام الهياكل الأساسية المناسبة للنقل العابر؛

٨ - تشدد على أنه ينبغي إدماج المساعدة الهادفة إلى تحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وأنه ينبغي بالتالي للبلدان المانحة أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات اللازمة لإعادة هيكلة اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية على المدى الطويل؛

٩ - تؤكد الحاجة إلى أن تنفذ المنظمات الدولية والجهات المانحة ذات الصلة، وفق نهج يضم شتى أصحاب المصلحة، توافق آراء ساو باولو^(٩) الذي اعتمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عقدت في ساو باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وبخاصة الفقرتان ٦٦ و ٨٤ منه؛

(٩) TD/412، الجزء الثاني.

١٠ - تشجع الدول الأعضاء على دعم الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، على النحو الوارد في برنامج عمل ألماني، فيما يخص تيسير التجارة، بما يتفق مع المقرر الذي اتخذته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤^(١٠)، وفقا لاحتياجات كل من تلك البلدان؛

١١ - تدعو المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما فيها اللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية إلى إدماج برنامج عمل ألماني في برامج عملها ذات الصلة، وتشجعها على مواصلة دعمها للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بعدة سبل، منها برامج جيدة التنسيق ومتناسكة للمساعدة التقنية في مجال النقل العابر، وفي هذا الخصوص، تحيط علما بالبيان المشترك الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى المعني بدور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماني^(١١)، الذي عقده مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمانة العامة، واستضافته حكومة كازاخستان في ألماني في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

١٢ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى اللجان الإقليمية، مواصلة ما تبذله من جهود لوضع مؤشرات فعالة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماني؛

١٣ - تشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وعلى الأخص شعبة الهياكل الأساسية الخدمية لأغراض التنمية والكفاءة التجارية والبرنامج الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على مواصلة أنشطته في مجال المساعدة التقنية وأعماله التحليلية ذات الصلة بالتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في مجال النقل العابر؛

١٤ - تطلب إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يواصل، وفقا للولاية الممنوحة له من الجمعية

(١٠) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579. متاح على: <http://docsonline.wto.org>.

(١١) A/60/75، المرفق الثاني.

العامّة في قرارها ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وفي برنامج عمل ألماني وإعلان ألماني^(٣)، تعاونه وتنسيقه مع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص المؤسسات التي تمارس أنشطة تنفيذية ميدانية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماني، بما يتفق وقرار الجمعية ٢٧٠/٥٧ بآء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وتطلب أيضا إلى المكتب أن يواصل العمل في مجال الدعوة من أجل تعبئة الوعي الدولي وتركيز الاهتمام على تنفيذ برنامج عمل ألماني؛

١٥ - **تطلب**، في هذا الصدد، إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لتزويد المكتب، في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك بوسائل منها إعادة تحديد الأولويات، بموارد كافية تتيح له أن ينفذ بفعالية ما أضيف إلى ولايته، على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل ألماني؛

١٦ - **تدعو** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة ذات الصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماني الوزاري الدولي؛

١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون "إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر"؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماني وهذا القرار.

الجلسة العامة ٦٨

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥